تقرير لـ«الأمناء» يكشف تواطؤ منظمات أممية بدعم ميليشيا الحوثي بالمال بحجة الدعم الإنساني..

دور «مشبوه» لمنظمات الأمم المتحدة وطعنة ضد الإنسانية

الأمناء قسم التقارير:

UNHCR

PROJECT PARTNERSHIP AGREEMENT
AMENDMENT (Governmental Partner)

UNDER THE PROGRAMME OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES
BETWEEN

THE OFFICE OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES
(hereafter: "UNHCR")

AND

SUPREME COUNCIL FOR THE MANAGEMENT AND COORDINATION OF HUMANITARIAN AFFAIRS
(hereafter: "Partner")

(Both hereafter referred to as "Parties")

PREAMBLE

i. GIVEN that the Parties have signed an original Project Partnership Agreement and Amendment(s) (hereafter together referred to as: "Agreement") YEM01/2020/000000464 on the following dates:

UNHCR: 2020-06-21
Partner: 2020-06-21

ii. GIVEN that the Parties have agreed to continue collaborating to implement the Project in support of addressing the needs of for refugees and other persons of concern;

iii. GIVEN that after mutual consultations, the Parties have agreed to amend the Agreement in order to make necessary changes for realizing the aims of the Project (hereafter: Agreement Amendment), as permitted by Article 11 of the Agreement;

iv. GIVEN that the provisions contained in the Agreement and any previous Agreement Amendment(s) remain valid and effect, except as revised by this Agreement Amendment;

THE PARTIES HAVE AGREED:

Article 1- Revised Provisions

مفوضية اللاجئين الأممية تقدم الملايين للحوثي.. لماذا؟

سياسيون: دعم الحوثي يكشف حجم التعامل «غير النظيف» من قبل منظمات أممية

وجهـــت الأمم المتحدة طعنـــة جديدة ضد الإنسانية، من خلال منظماتها التي تلعب دورًا يمكن وصفه بـ«المشبوه»، فيما يتعلق بالدعم المقدّم لميليشيا الحوثي المدعومة إيرانيًا.

وكشـــفت صور ضوئية، لعقـــود مسربة بين المفوضية الســـامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وميليشيا الحوثي الإرهابية، عن دعم المنظمة الأممية للميليشـــيا الحوثية بخمســـة ملايين ونصف المليون ريال سعودي.

وكشفت صحيفة (الوطن) السعودية، في تقرير لها، عن تحويـــل المفوضية الدعم لأسر ميليشـــيا الحوثي المدعومة من إيران، بدلا من دفعها إلى مستحقيها.

وقالـــت إن «الدول المانحـــة تعهدت بدعم الجهود الإنســـانية إلا أن المفوضية الســـامية تقوم بتحويل تلك الأمـــوال إلى الحوثيين، ثم تدّعـــي عدم كفايـــة المبالغ الماليـــة من الدول المانحة، لتغطية احتياجاتها في اليمن».

واعتبرت (الوطـــن) أن «المنظمات الإغاثية والإنســـانية تهدي مليشـــيا الحوثي الهبات الدولية الإغاثية مباشرة».

ويظهر بالوثائق المسربـــة توقيع القيادي في مليشـــيا الحـــوثي الإرهابيـــة المدعو عبد المحسن الطاووس، كدليل على دعم المفوضية للحوثيين الإرهابيين.

ونقلت صحيفة (الوطـــن) عن مصادرها أن «مليشيا الحوثي اشـــترطت على المفوضية السامية أن يكون الموظفون العاملون بالمنظمة من الكـــوادر التابعة للاســـتخبارات الحوثية، واقتطاع نســـبة من إيرادات المساعدات المالية ووضعها في حسابات بنكية لقيادات مليشيا الحوثي».

طعنة أممية ضد الإنسانية

بدورهم، قال مراقبون سياسيون: "العقود الموقعة بين المفوضية الســـامية للأمم المتحدة لشـــؤون اللاجئين ومليشيا الحوثي الإرهابية، والتي أظهرت - بعد تسريبها - عن دعم المنظمة الأممية لمليشيا الحوثي بخمسة ملايين ونصف المليون ريال سعودي يُعد تواطئا أمميا خطيرا».

وأضافوا، في أحاديث متفرقة مع «الأمناء»، أنـــه «في الوقت الذي كان يفـــترض أن تقدم فيه هذه الأموال إلى مستحقيها ممن يعانون ظروفًا معيشـــية مؤســـفة من جرّاء الحرب الحوثيـــة التي طال أمدها أكثر مما يُطاق، فقد حوّلت المفوضية هذا الدعم المالي لأسر مليشيا الحوثي المدعومة من إيران».

وتابعوا: «إنّ المفوضية الأممية وهي تمارس هذا الدور الـــذي يصفه خبراء بـ(الخبيث) في إطار دعمها لمليشـــيا الحـــوثي، فهي تدعي - إعلاميًّا - عدم كفاية المبالـــغ المالية من الدول المانحة، لتغطية احتياجاتها في اليمن».

وأكدوا أن «هذه التفاصيل تكشـــف حجم التعامل (غير النظيف) من قِبل منظمات أممية، كان من المفترض أن تمارس دورًا إغاثيًّا ينتشل قطاعات عريضة من السكان، من الأعباء التي تحاصرهم بها الحرب الحوثية المرعبة التي طال أمدها كثيرًا، لكن ما يجري على الأرض يبرهن على أنّ هذه المنظمات تلعب دورًا لا إنســـاني، يتجلّى في الدعم الخبيث المُقدّم لمليشيا الحوثي الموالية لإيران».

وتابعوا: «لا تثير هذه الخطوة أي استغراب، فالأمم المتحدة اتخذت خطوات شبيهة في أكثر من مناسبة، كان القاسم المشترك منها هو حجم الدعم المقدم لمليشـــيا الحوثي سواء سياسيًّا أو عســـكريًّا أو ماليًّا، وهو ما أحدث طوفانًا من الشـــكوك حول مدى مصداقية المجتمع الدولي في تعاطيه مع الأزمة الراهنة».

وأكملوا: «لعل أحدث المواقف الأممية التي أثـــارت جدلًا صاخبًا تمثّـــل في رفض المبعوث الأممي مارتن جريفيث تصنيف مليشيا الحوثي تنظيمًا إرهابيًّا، فقد أخفى الدبلوماسي الأممي عينيه عن عديد الجرائم التي ارتكبتها مليشـــيا الحوثي على مدار سنوات حربها العبثية».

واستطردوا: «دعم عيني آخر قدّمته الأمم المتحـــدة للحوثيين تمثّـــل في تقديم منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، دفعة من سيارات الإسعاف ذات الدفع الرباعي إلى وزارة الصحة (غير المعترف بهـــا دوليًا) في حكومة مليشيا الحوثي الإرهابية، المدعومة من إيران، في صنعاء».

وقال المراقبون السياسيون: "عدد سيارات الإســـعاف الأممية التي قُدِّمت للحوثيين بلغ نحـــو (100) ســـيارة، علمًا بـــأنّ جميع هذه الســـيارات لم تذهب إلى المستشفيات وبالتالي دعـــم المنظومـــة الصحية، لكنّهـــا ذهبت إلى الجبهات لدعم مليشيا الحوثي ونقل جرحاها».

وأضافوا: «مثل هـــذه الوقائع والخطوات الأممية، وغيرها كثـــير، يمكن القول إنّها تثير الكثير من الجدل حـــول الدور الذي يُفترض أن تلعبـــه الأمم المتحـــدة في تعاطيها مع الأزمة الراهنة، وطبيعة الدور الذي تلعبه على الأرض في سبيل احتواء الأزمات الناجمة عن الحرب».

واختتموا أحاديثهم بالقول: «تقديم الأمم المتحدة مثل هذه القرابين للحوثيين يضيء أمام مليشيا الحوثي إشـــارة خضراء أمام التمادي في الجرائم الغادرة والاعتداءات المرعبة التي لا يدفع ثمنها إلى ملايين المدنيين المحاصرين بين الأعباء من كل حدبٍ وصوب».

هكذا يتعمد الإخوان صناعة الأزمات في أبين

مواطنون يعبرون عن استيائهم من انتشار مستنقعات المجاري بزنجبار

زنجبار «الأمناء» خاص:

عادت أزمات الـــصرف الصحي تطل برأســـها بمحافظـــة أبين في ظل صناعتها عمدًا من قبل السلطة الإخوانية المحتلـــة، دفعًا نحو تأزيم الوضع المعيشي للجنوبيين.

وتصاعدت أزمة الصرف الصحي في مدينة زنجبـــار بأبين، مع غياب جهود الســـلطة المحلية في المديرية لإنهاء المعاناة اليومية للسكان.

يأتي هذا فيما تكتفي الســـلطة المحلية في زنجبار بحلـــول وقتية، عمقت مشـــكلة طفح المجاري دون حلها بشكل نهائي.

مواطنون يتحدثون

بدورهـــم، عـــبر مواطنون عن استيائهم من انتشار المستنقعات في زنجبار، دون وجـــود أي حل جذري لمعالجة مشكلة طفح المجاري.

وقالـــوا: "ما تواجهـــه مديرية زنجبار يُعد جزءا من وضع معيشي قاتم ضرب أرجاء الجنوب، وبالتحديد في المناطـــق التي تخضـــع لقبضة إخوانية غاشمة، حيث تتعمّد سلطة حزب الإصـــلاح التابعـــة للشرعية اليمنية على إثارة الأزمات المعيشـــية على صعيد واسع».

وأضافوا: «إقدام مليشيا الإخوان على لعـــب هذا الـــدور الخبيث بات واضحًا للعيان، فقد أصبح الشـــغل الشـــاغل للشرعية اليمنية هو العمل على صناعة الأعباء على الجنوبيين، بما يُفسح المجال أمام تردي الأوضاع المعيشيَة على نحو مرعب».

وأكـــدوا أن: «إخـــوان الشرعية يســـعون إلى العمـــل عـــلى إلهاء القيادة السياســـية الجنوبية ممثلة بالمجلـــس الانتقـــالي الجنوبي، في قضايا جانبية، تمس الحياة اليومية للمواطنين لكنّها تشغل القيادة عن التحرك والمضي قدمًـــا نحو تحقيق المزيد من المكاســـب لقضية الجنوب الرئيسية المتمثلة في استعادة دولة الجنوب كاملة السيادة».

وتابعوا: «يدفع الجنوبيون كلفة كبيرة جرّاء الفوضى المعيشـــية التي تصنعها ســـلطات الإخوان، ولا بديل عن استئصال النفوذ الإخواني بشكل كامـــل من كافة مفاصـــل الجنوب، وبالتحديد مـــن المواقع الإدارية التي تتيح للســـلطات الإخوانية التمادي بصناعة الأوجاع على الجنوبيين».

وأكملوا: «بات لزامًا على المجلس الانتقالي الجنـــوبي تكثيف جهوده الرامية إلى تنفيذ أحـــد بنود اتفاق الريـــاض الرئيســـية، وهـــو إزاحة المحافظـــين التابعين لحزب الإصلاح من كافة أرجاء الجنوب؛ لأنّ سيطرة الإخـــوان أو بالأحـــرى احتلالهـــم للجنوب إداريًّا يظل سببًا رئيسيًّا فيما يتعلق بتفاقم الأعباء على الجنوبيين بشكل كبير».

واختتمـــوا أحاديثهـــم بالقول: «حتميـــة لعب هذا الـــدور تعود إلى أنّ مليشـــيا الإخوان هي من تصنع هذه الأزمات والأوجاع، فهي تحاول إفســـاح المجال أمام تفشي فوضى مجتمعية على صعيد واســـع ضمن إرهاب خبيث يعقبه العمل على نهب ثروات الجنوب».